

# المؤتمر العام

C 89/INF/9

## منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، روما



الدورة الخامسة والعشرون

روما، ١١-٣٠/١١/١٩٨٩

### محاضرة ماكدوزغال التذكارية السادسة عشرة

(ألقاها معالي Giorgio Ruffolo وزير البيئة في الحكومة الإيطالية يوم ١٣/١١/١٩٨٩)

السيد المدير العام، أصحاب المعالي الوزراء، أصحاب السعادة السفراء، سيداتي وسادتي، انه لشرف عظيم أن توجه لي الدعوة لالقاء محاضرة ماكدوزغال التذكارية السادسة عشرة أمام المؤتمر العام الخامس والعشرين لمنظمة الأغذية والزراعة، هذه المنظمة التي تتحمل مسؤولية وليات على الصعيد العالمي في مجال السياسات والمبادرات ذات الصلة بميادين الأغذية والزراعة والغابات ومصايد الأسماك، كما تولى اهتمامات أساسية بمسائل البيئة .

وأشكر بصفة خاصة المدير العام، السيد ادوار صوما على عبارات المجاملة الرقيقة التي استقبلني بها، كما أشكره على هذه الدعوة التي تتيح لي فرصة لكي أتحدث أمامكم عن المسائل الكبرى الخاصة بالبيئة، ولعله أراد بدعوته أيها أن يذكرنا بالسدور ذي الأهمية المتزايدة الذي تلعبه إيطاليا في ميدان التعاون الدولي. ولكن أتناول موضوع محاضرتي بوعي ألا أبداً حديثي من منطلق فكر ناقد، بل من احساس عفوي يشعر به كل فرد في كل أرجاء العالم أيا كان دوره في المجتمع. إذ أن هناك احساس بأن كل ما نفعله والمشكلات التي نصارعها والمصالح التي توجه سلوكنا، والخيارات التي يتوجب علينا اصطفاؤها، كل ذلك يبدو بشكل ما وكأنه ليس في مكانه الصحيح، بل وقد تجاوزته المشكلات والاحتياجات التي يتعدر علينا أن نقدم لها الحلول المناسبة، مشكلات واحتياجات تشكل بالنسبة لنا صعوبات خطيرة ذلك لأنها تتعلق مباشرة بمصالحنا. ان الذي يخطر في ذهننا الآن الجوع في المناطق المتخلفة وتهميش الضعفاء في المناطق الغنية والأخطار البيئية التي تهدد العالم برمته . والأمر يتعلق بأخطار نشعر بأنها تواجهنا فعلا، لكن ردود فعلنا في الغالب أن نغض الطرف عنها، وهذه الحالة تنطبق على سبيل المثال على البلدان ذات الدخل المرتفع حيث الفئات الاجتماعية الموسرة تحتمي من العنف وراء "أسوار" تضم أمنها .

ومن منظور الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاجتماعية أيضا تودي حدود هذه المجالات الى أن تكون استجاباتنا غير منسجمة مع البعد الحقيقي لهذه المشكلات، وهي في الغالب من بين المشكلات التي تتجاوز حدود امكانياتنا على الحركة. وفي عالم مقسم فيه "دول مستقلة" في الظاهر أكثر مما في الواقع، تكون قدراتنا على التدخل في الغالب أقل بكثير من أهمية المشكلات التي يتعين علينا ايجاد حل لها. وفي مثل هذه الحالة تصبح الأسوار التي يحيط الأقوياء أنفسهم بها سببا يجعلهم يعيشون في وهم من أنهم محروسون في مواقعهم المتميزة وتجعلهم يقاومون ضغط أولئك الذين لا يمكنهم تحقيق رفاهيتهم، وعلى وجود مثل هذه الأسوار تترتب نتيجتان سلبيتان على الأقل .

فهناك في المقام الأول شعور بفقر اخلاقي، أي شعورهم بأن رفاهيتهم ما هي إلا التمتع بملذات الحياة المادية. وهناك أيضا شعور بعدم الأمن بحسب به المنعمون متى واجهوا يأس الفقراء .

ومصدر هذا الانقطاع بين ما نرغب في فعله وبين ما نستطيع انجازه فعلا، والشعور بالعجز الذي نتلمسه يكمن في اعتقادنا بأن السلطة السياسية لم تتابع أثناء نموها التطورات التكنولوجية الهائلة التي تحققت في العقود الأخيرة، وهو ما أدى الى أن يصح الانسان مصدر خطر بالنسبة للمحيط الذي يعيش فيه .

ولكن ظهور هذه القوة في عصرنا الحاضر، وفي ظل التكافل الموجود على كاسل الكوكب في اطار شبكة واسعة من التداخل والترابط الداخلي بين عناصره يبرهن بطريقة تتضح يوما بعد يوم على (وحدة العالم)، ولا يشذ عن ذلك سوى عدم وحدة تضم الحكومات، هذه السلطة العليا التي لولاها لما أصبحت السيطرة على هذه القوة والتحكم فيها أمرا ممكنا. وهناك ثلاثة دوافع كبرى على الأقل تكتسب أهمية عالمية باستمرار هي السلم والبيئة وتنمية بلدان العالم الثالث، وهذه الدوافع لا تمثل مجالات مستقلة بل انها تعكس مشكلات وضرورات تجمعها علاقات متبادلة عميقة الجذور. فالسلم هو على وجه التحديد "مشكلة العالم برمته"، ذلك لأن الحرب أضحت مرادفة للخراب الشامل؛ البيئة، ذلك لأن كل من يخل بالتوازن العالمي والاقليمي يغامر في تدمير الحياة نفسها، وتنمية توارث العالم الثالث، لأننا لا نستطيع الاعتماد على وجود تعارض بين منطقة تتمركز فيها ثروة العالم (تقدر قيمة اقتصادها بنحو ١٧ مليون مليار ليرة) ومنطقة أخرى يتزايد سكانها بمعدلات تمثل ٩٠ في المائة من معدل النمو الديمغرافي في العالم بكامله، وغالبية سكانها تعيش في ظروف متخلفة وأن جزءا مهما منهم (٥٥٠ مليون نسمة) من الجوع .

لقد أتاح لنا تقرير برونتلاند (مستقبلنا المشترك) أن ندرك لأول مرة فسي هذا القرن مكانة العالم في الفضاء الكوني. انها كرة صغيرة وضعيفة. وأول من أشار الى هذه الحقيقة هو المؤرخ آرنولد توينبي في كتابه " تاريخ الانسان " عندما تحدث عن مدى

هشاشة المحيط البيئي واصفا " هذا الغشاء الرقيق من الهواء والبخار التي يغلف كوكبنا". وعلى هذه الكرة الأرضية الصغيرة والضعيفة أصبح هذا المخلوق، أي الانسان قويا جدا وزادت أعداده في وقت قصير جدا بفضل تطور ما يملكه من وسائل الانتاج ووتيسرة تكاثره. بحيث أصبح يشكل خطرا يهدد استمرار الحياة على الأرض. وتحذرننا مؤسسة World Watch كل عام من خلال مطبوعها "حالة العالم" من الأخطار الجسيمة التي تؤدي الى اضعاف عناصر الحياة على كوكبنا : فالغابات تفقد أهميتها تدريجيا ويمتد التصحر وتتعرى التربة وتتقلص منطقة الأوزون وترتفع درجات الحرارة .

ولكيما نواجه هذه التحديات العالمية على نحو فعال : البيئية والتنمية، ينبغي علينا أن نجد اجابات تتجاوز حدود المبادرات التي بإمكاننا تحقيقها في الوقت الحاضر من خلال التعاون الدولي. لقد أثمرت الاتفاقيات الشنائية ومتعددة الأطراف دون شك عن نتائج ايجابية جدا، غير أن هذا الطريق محفوف بالمخاطر ذلك لأنه يتوقف على المصالح التي تستلزمها السياسات القطرية، وليس صيغة جديدة للتعاون الفعال الذي بإمكاننا ايجاد علاج لكل (المشكلات).

ولقد أنجزت المنظمات العالمية والمبادرات الكبرى على الصعيد العالمي فسي الغالب وفي مجالات عديدة عملا مهما وناफعا جدا. ولربما سيكون من نافلة القول فسي هذا المقام أن نؤكد على الدور الثمين الذي تلعبه المنظمة وحرصها على أن تدعو الى تطور مبادرات ذات أهمية وفعالية كبرى في مجالات عملها ولصالح التنمية، ولا يسعني إلا أن أكرر ما نوه به منذ بضعة أسابيع المدير العام للمنظمة السيد ادوار صوما، أثناء الاحتفال بيوم الأغذية العالمي حيث قال " ان المنظمة أنجزت وما تزال تنجز عملا طيبا، لكن ما يعيق عملها هو نقص الموارد المتاحة لديها والصعوبات المالية التي تواجهها".

وفيما يخص الأعمال الفكرية الكبرى، يودى أن أنوه هنا بالعمل الرائد الذي قدمه واحد من كبار المثقفين الايطاليين الذين لم يسلموا من الانتقاد ايان حياتهم وواحد من الشخصيات التي شرفتها المنظمة باصدار ميدالية تخلد ذكراه كما تخلد اسم نادى روما الذي أنشأه هو Aurelio Peccei، كما أنوه بالعمل الهام الذي أنجزه السيد Willy Brandt ولجنة الشمال والجنوب التي أنشأها. وأخيرا أنوه بأعمال اللجنة العالمية المعنية الخاصة بالبيئة والتنمية التي ترأسها السيدة برونتلاند . وهى مؤسسة مستقلة تماما وتمول على أساس طوعى، وقد استطاعت خلال الفترة من ١٩٨٣ الى ١٩٨٧ انجاز بحوث تعالج مشكلات البيئة على الصعيد العالمي .

ويفضل عدد كبير من المقابلات التي أجرتها شخصيات علمية وثقافية وسياسية وفنية مع مؤسسات وجمعيات خاصة وعمامة قطرية ودولية، المعنية بالبيئة وموزعة في ٢٣ لدا في جميع أنحاء العالم، حصلت اللجنة على معلومات وآراء وبيانات وفيرة أوضحت الأوضاع، وفي بعض الأحيان بصورة خطيرة. وقدمت اللجنة اقتراحات تمثل عنصرا أساسيا من السياسة

البيئية. وقد اتسم التقرير بأهمية بالغة، وقد سلم بذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أول الأمر ثم تبعته الجمعية العامة للأمم المتحدة التي طلبت من جميع الجهات المعنية "متابعة" التوصيات الواردة في التقرير بصورة عملية.

ونصل الى النقطة الأكثر صعوبة، ألا وهي "المتابعة". إذ من الواضح حتى بالنسبة للمنظمات الدولية وبغض النظر عن ارادتها واندفاعها وفي ضوء السلطات السياسية التي تتمتع بها، ان هناك فارقا كبيرا بين حجم المشكلات وخطورتها الملحة وامكانيات السلطات السياسية على التحكم فيها. ويرجع ذلك الى عدم وجود سياسة مسؤولة على مستوى المشكلة، وتفاعلها وتعقيدها، أي الى سياسة على مستوى يفوق السياسات المطبقة في البلدان المعنية ذاتها. هل ندعو الى حكومة عالمية؟ من الواضح أن ذلك هو أفضل الحلول. لكن ذلك مجرد وهم في الوقت الحاضر، والى متى سيستمر ذلك؟ انه وهم جذاب ومشجع. فبين الحكومة العالمية والتفاهم الهش القائم في الوقت الحاضر، هناك طريق ممكن ومعقول: ألا وهو تشكيل حكومات ذات مهام خاصة لحل مشكلات معينة، وقد يكون ذلك بالاعتماد على منظمات معينة، ولكن بما يتجاوز صلاحياتها التي ترتبط بشدة بفكرة المعونة التي تفرض على البلدان المستفيدة نماذج إنتاجية وتكنولوجية من العالم الصناعي. ويمكن استخدام هذه الصيغة ذات السلطة الجزئية في مجال البيئة من أجل ادارة المصالح المشتركة الهامة: "المصالح" ذائعة الصيت. فهي مصالح تتجاوز حزبيا أو كليا، من حيث طابعها، سلطان البلدان ذات السيادة. ويسمى تقرير برونتلاند، هذه المصالح "النظم البيئية المشتركة" أو "الثروات العالمية المشتركة".

وتشمل هذه الفئة، على سبيل المثال، أراضى القطب الجنوبي، والمحيطات التي تغطي أكثر من ثلثي الكرة الأرضية، وبالطبع تشمل الفضاء الخارجي الذي أصبح خلال العقود الأخيرة المحيط الكبير الرابع في العالم. وقد أحرز في هذا المجال، دون شك، تقدم ملحوظ نحو التوصل الى ادارة مشتركة، أو على الأقل ادارة هذه الثروات المشتركة استنادا الى اتفاقيات سابقة مثل قانون البحار ومعاهدة استخدام الفضاء الخارجي ومعاهدة استخدام أراضى القطب الجنوبي. ويشير تقرير برونتلاند، الى الحاجة لتطوير هذه الأساليب المشجعة وان كانت غير كافية، من أجل التوصل الى ادارة جماعية حقيقية.

وإذا انتقلنا من المفهوم السياسي ومستوى المؤسسات، الى جوهر المشكلات أو اذا أخذنا في الاعتبار العلاقات بين مشكلات الأغذية والزراعة وتلك المتعلقة بالبيئة، نلاحظ التناقض التالي: تعتبر الزراعة أهم مورد للثروات المتجددة، وفي الوقت ذاته، القطاع الذي تنبثق عنه أكبر الضغوط التي تؤثر في البيئة: فهذا نظام "قائم" لكنه يلتحسم بصورة مباشرة في الدورة البيولوجية للطبيعة. فإذا كان هذا النظام لا يخضع لضغوط مكثفة، فإنه يعمل كنظام طبيعي، أما اذا أثقل بالأعباء، فإنه يصبح كالمصنع الذي ينتج موادا مفيدة ولكن أيضا مخلفات ملوثة وفلاته. فالنظم الزراعية الرئيسية الأربعة في

العالم- على النحو الذى أشار اليها Jean Mayer خلال محاضرات ماكدوفغال منذ عامين - الزراعة والمراعى والغابات ومصايد الأسماك، وقد وصلت الى الحد الأقصى الذى يمكن أن تتحمله. وستكون " الثورة الخضراء " - وسوف تظل لسنوات عديدة - عملية تستدعى رءوس أموال ضخمة وكميات هائلة من الطاقة والأسمدة والمياه. ومقابل هذا الوضع المحفوف بالمخاطر والقضايا المقلقة، هناك نصف مليار شخص يعانون من الجوع وذلك رغم وجود فوائض غذائية، لكن هذه الفوائض كما نعلم تفقد قيمتها وأهميتها بالنسبة للأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول عليها. ويقول لنا الخبراء أن الدول التى تنتج فوائض غذائية يمكن أن توفر الأغذية، بصورة مرضية، الى بقية العالم. وحتى لو أمكن تطبيق هذا النظام من التوزيع، فإن الآثار التى ستترتب على الاقتصاد الزراعى والمجتمعات فى المناطق الفقيرة، ستكون مدمرة. فهذه صورة قاتمة مليئة بالمشكلات والتناقضات لا يمكن التغلص منها اذا لم نغير مداخل تغيير ملموس على وجهه السياسات الانمائية. ولدينا الغابات الاستوائية خير مثال على ذلك.

وتعتبر صيانة الغابات الاستوائية أحد أكبر الأهداف البيئية التى تنفذ على مستوى العالم. فهذا مجال يتيح الفرصة للسياسات البيئية أن تواجه المشكلات الانمائية على المستوى الدولى.

ومن المعروف أن مساحة الغابات الاستوائية، تنخفض بنحو 11 مليون هكتار سنوياً أي ما يعادل مساحة الأراضى الواطئة وبلجيكا ولوكسمبورج مجتمعة، فى حين تمتد عملية التصحر بسرعة 6 ملايين هكتار سنوياً وتصل الخسائر من التربة السطحية فى الأراضى الصالحة للزراعة الى نحو 26 مليون طن فى السنة. وتندثر عمليات ازالة الغابات بخنق المجال البيئى، فالغابات الاستوائية تشكل رئة ضخمة للككرة الأرضية، فهى تمتص نترات الكربون وتنتج الأوكسجين. فتدمير هذه الغابات يولد نوع من انتفاخ رئة بيئى يسمم الجو. فترتفع الحرارة على نحو ما يحدث أثناء عمل الصوبات، يضاف الى ذلك اختلال النظام فى مستجمعات المياه وهلاك نحو مليون نوع من الحيوانات والنباتات بحلول نهاية هذا القرن.

لماذا تدمر الغابات؟ لسببين: الضغوط السكانية وتجارة الأخشاب. ويستنزف الفلاحون الفقراء فى العالم الثالث الذين يعيشون من زراعة الكفاف، الغابات ويزرعون الأراضى الحرجية ويستهلكونها بسرعة لأنها لا تحتوى على مواد مخضبة وتصح سرعة أراضى سافانا مغبرة. ويمدّر بلدان العالم الثالث أشجار الغابات الاستوائية الى البلدان الصناعية مقابل النقد الأجنبى لسداد ديونها. فهذا أسوأ استخدام ممكن لموارد تتسم بأهمية بالغة. فمن أهل سداد فوائض الديون، تدمر البلدان الفقيرة رأسماليها البيئى، فيزيد فقرها وتتفاقم أوضاع التوازن البيئى فى العالم. وفى مقال نشرته مجلة الايكونوميست منذ فترة جاء فيه ان الامكانيات المتاحة وغير المعروفة حتى الآن للعالم استوائية فى المجال الطبى، قد توفر لها ثروات تتجاوز ما يمكن الحصول عليه فى الوقت

الحاضر من بيع الأخشاب والمنتجات الزراعية من الأراضي الحرجية المستنزفة، ولابد، فسي هذا المجال، من وضع برنامج للبحوث يتمتع بهياكل جيدة وحسن التمويل.

وما الذى بإمكاننا أن نفعله لايقاف هذه الاتجاهات المنحرفة؟ وما يوسعنا أن نعمل أكثر من ذلك؟ اننا نقوم ببعض الأشياء، غير أنه من الواضح أن ما نعمله مازال غير كاف بالنسبة لوتيرة العمل ووسائله. وأهم المبادرات هي خطة العمل الخاصة بالغابات الاستوائية. وإذا كانت هذه العملية، التى يشترك فيها أيضا البنك الدولى، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، و JURC تمثل، كما ذكر وزير الزراعة الأمريكى، السيد Clayton Yeutter، فى خطابه الذى ألقاه أمام الأمم المتحدة بمناسبة يوم الأغذية العالمى يوم ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول الماضى، نموذجا رائعا للعمل المنسق من أجل تدعيم صيانة الغابات، وغرس الأحراج، وتطوير الأنشطة الخاصة بالزراعة المختلطة بالغابات، فاننا مدينون بذلك لمبادرات المنظمة ودورها التنسيقى.

وقد أنشئت كذلك منظمة دولية للأخشاب الاستوائية، يوجد مقرها الرئيسى فى مدينة بوكوهاما، فى اليابان، وهى تهدف الى ترشيد تجارة الأخشاب. غير أنه تجدر الإشارة هنا، أولا وقبل كل شيء، الى أن الاتفاقيات الدولية، فى معظم الاحيان، تتناقض بصفة واضحة مع السياسات القطرية (السياسات الضرائبية، والمالية، والادارية، التى تشجع على الاستخدام العاجل للموارد الحرجية وعلى زراعة الاغتصاب)، يلاحظ أن الاتفاقيات الدولية ليست مجهزة بهيكل تنفيذى يتمتع بالموارد المالية والسلطات السياسية الملائمة ليكافح بصورة مباشرة أسباب المشكلة المذكورة.

فماذا يوسعنا أن نعمل أكثر مما عملناه؟ يجب أولا وقبل كل شئ أن نحاول الحصول على الوسائل التى تكون فى مستوى المشكلة. وينبغى استخدام هذه الوسائل بطريقة جديدة، بالبحث عن أساليب انمائية جديدة تتجاوز المفهوم القديم المتمثل فى "المعونة من أجل التنمية". وهى الطريقة التى تطبقها المنظمة بالفعل. ويجب أن نضيف الى هذا صيغة تمكن من محو الديون الخارجية، كما سبق أن اقترح ذلك.

أما مسألة الغابات الاستوائية التى أردت أن أذكر بها لما تتضمنه من أهمية بالنسبة للبيئة، فانها تذكرنا بمشكلة أعم: التغيير الذى ينبغى ادخاله فى العلاقات بين الشمال والجنوب، خصوصا فى ميدان الزراعة، من زاوية عامة ومتكاملة للتنمية "المدعومة" على المستوى العالمى.

ويلزم أن ننطلق من الأهمية العظمى للاحتياجات الغذائية، ومن رفع مستوى المعيشة فى أقل الأقاليم نموا التى ستركز فيها نسبة من ٩٠ - ٩٥ فى المائة من سكان العالم فى العقود القليلة القادمة (ستزيد بنحو ثلاثة ملايين نسمة فى عام ٢٠٢٥). وكيف يمكننا أن نلبى هذه الطلبات المتزايدة، وماذا سيكون آثار ذلك على البيئة وتتمثل

النقاط الحرجة في أعباء الديون الخارجية التي لا تطاق والتي تخفق في الوقت الحاضر امكانيات التنمية في أضعف البلدان، وفي استمرار السياسات الحمائية التي تقيد التجارة الدولية في المواد الغذائية في البلدان النامية، وانعدام البنية الأساسية، وسلسلة النقل، والتكنولوجيا في أقل البلدان نمواً، مما يؤدي إلى تبيد الموارد حتى في حالة ندرتها، ونقص الفعالية والكفاءة، وتعرض البيئة لأضرار مدمرة.

وهناك الآن بالفعل مؤشرات ايجابية على وجود طريقة أفضل للوفاء باحتياجات البلدان الأقل نمواً ولاسيما فيما يتعلق بالديون الخارجية. ولكننا إذا درسنا التأثيرات ولاسيما الواقعة على البيئة، فإن الأمر لن يتعلق حينئذ بضرورة نفع حياة جديدة فسر آليات التنمية، بل تتعلق بالتدخل في طرق تحقيق التنمية ونوعيتها، ولا يقتصر ذلك على الأقاليم ذات الدخل الأكثر انخفاضاً بل وأيضاً - ولاسيما، وأسباب كثيرة - على البلدان ذات الدخل الأكثر ارتفاعاً.

وهكذا أدت الزيادة الكبيرة في الموارد والخدمات والرخاء المادي الذي لا نظير له إلى تبيد الموارد وإلى التلوث، وإلى تراكم المخلفات - بصورة لم يسبق لها مثيل - وهي المخلفات الناتجة عن الاستخدام المفرط بلا رقيب للمواد الأولية المأخوذة من التربة وما تحتها ومن الموارد الأخرى للبيئة، وهكذا يؤدي الإسراع بوتيرة دورات الانتاج الزراعي إلى خلق فوائض في الانتاج وإلى تلوث البيئة.

والتقنيات المستخدمة هي التقنيات الثقيلة في غالب الأحيان، التي تشدد على انتاجية العمل مع التقليل من انتاجية الموارد؛ المواد الأولية، مصادر الطاقة غير المتجددة، والغطاء الخضري والأراضي. فإذا كان الانسان راغباً في التوفيق بين التنمية والبيئة، فينبغي عليه ان يبذل جهداً كبيراً في البحث عن التقنيات الجديدة التي تتواءم مع البيئة. أما في مضمار الزراعة، فيمكن أن يحدث الكثير في مجال تطور التكنولوجيا الحيوية.

ونقل التكنولوجيا من ركائز الجهد الرامي إلى تحقيق التوازن الذي ينبغي أن تتصف به العلاقات الجديدة بين الشمال والجنوب، ولكن مع عدم نسيان أن التكنولوجيا التي تناسب بلداً متقدماً لا تناسب بالضرورة دائماً بلداً نامياً. إذ ينبغي أن تختار التقنيات بما يتمشى مع احتياجات البلد الذي يستحدثها ومع تنظيم الانتاج فيه ومسوغ بنيته الاجتماعية. وقد انتهت إيطاليا اليوم إلى وضع سياسة تقدمية للبيئة لا تهفي على أساس أعمال صيانة البيئة واصلاحها فقط، بل وتعتمد أيضاً على وقاية وتوجيه التمييز والبيئة، وهي أعمال تتكلف مبالغ كبيرة من المال العام. فقد ارتفعت تكلفتها من ٦٠ في المائة إلى ٧٠ في المائة من اجمالي الناتج المحلي في ١٩٨٧، ونحن في طريقنا الآن إلى بلوغ ١ في المائة خلال عامين. وأعمال الصيانة والاصلاح هذه جزء من خططنا الثلاثية، وتنفذ من خلال عدد معين من المشروعات والبرامج والأشغال، حيث نفذ اصلاحات لتقوية نهـر "بو"، وصيانة بحيرة فينيسيا، والبحر الادرياتيكي والعواصم الرئيسية في ايطاليا. وصيانة المراعي والمحتجزات وتنمية البيئة وخاصة في الجنوب.

وبالإضافة الى أشغال الصيانة هذه نود أن نضع بعض التوقعات لعشر سنوات مقبلية وأن ننشئ شبكة أراضى مرجعية تعطينا صورة كلية عن الآثار التى تقع على عملية التنمية وعلى الأراضى. وعن النشاطات الانتاجية، وعلى الموئل وعن كل ما من شأنه أن يدخل تغييرا على البيئة، وكذلك عن طرق الانتاج والاستهلاك. ونحن نرغب فى عمل نوع من الحسابات للقطاعات التى يكون التأثير عليها أقوى من غيرها. وأخيرا ومن خلال فرض ضريبة على البيئة، نرغب فى احياء روح المبادرة الى وقاية المحيط، وتقوم هذه الضريبة على مفهوم أن السوق نفسه لا ينبغى له أن يبدد الموارد الطبيعية، ذلك لأن السوق لا يحتمل الأسعار قيمة البيئة التى هى ملك مشاع.

والطريقة المستخدمة اليوم فى ادارة موارد البيئة تستند الى التنظيم المباشر وتعتمد على عدد من المعايير والمقننات. غير أننا نرغب فى منهج أفضل من ذلك ونتقدم خطوة الى الأمام نحو التشجيع والردع المالى. ذلك أن منهج تحميل الأسعار يسمح بإضافة تكاليف البيئة الناجمة عن تأثيرات تصنيع المنتجات على هذه الأسعار، كما يسمح لصيانة البيئة. وهكذا، فقد طالبنا الحكومة فى اطار قانون المالية، باستحداث سلسلة من التدابير الخاصة بالتشجيع والردع المالى من أجل تطوير صيانة البيئة. وهذه هى الحقيقة نقطة تحول فى السياسة الخاصة بالبيئة سوف تتجاوز أصدائها على الصعيد الدولى.

وينبغى فى الحقيقة أن تتم معالجة هذه المشكلة على الصعيد العالمى بوجهه خاص ذلك لأننا نستطيع من هذه النقطة بالذات تحقيق تنمية متناسقة متى وضعنا مختلف البلدان فى مواجهة نفس ظروف الرهان.

وهذا أيضا هو السبب الذى يجعلنا نطرح اقتراحا على المجموعة الاقتصادية الأوروبية. وهو الاقتراح الذى سيأتى كنتيجة منطقية للتدابير التى نستحدثها هنا فىس ايطاليا. فنحن نعلم مدى خطورة المشاكل الكبرى الموجودة على الصعيد الدولى والعالمى والمتعلقة بمسألة صيانة البيئة. ونحن نشارك بروح التضامن فى جميع المبادرات الخاصة بحماية طبقة الأوزون والغابات الاستوائية والخطط الخاصة بالبحر المتوسط وبوضع معايير المجموعة الاقتصادية الأوروبية وهدفنا دائما وأبدا اتجاه تحقيق أفضل صيانة ممكنة للبيئة.



السيد الرئيس، السيد المدير العام، سيداتي سادتي،

أود أن أختتم كلمتي هذه ببعض التأمّلات الوجيهة بشأن بعض الجوانب التي تشعّرق بالأمل في مجال البيئة. ففي مثل هذا المجال، في الواقع، لا يقتصر الأمر على وجوب مواجهة التهديدات والكوارث والتذكير بضرورة الوقاية منها، ولا يقتصر كذلك على التذكير بضرورة وضع الضوابط والمحاذير، فهناك بالمثل مشكلة تراكم النفايات المتزايدة من الناحية الكمية البحتة والتي تدمر البيئة والمجال الحيوي بل والأسس الاجتماعية للتضامن.

فينبغي لأي سياسة خاصة بالبيئة أن تمكننا من الاستجابة لنمط مختلف من أنماط التنمية، يعتمد على التقنيات الأكثر تعقّلا وذكاءً والتي تتطلب قدراً أعظم من التضامن الاجتماعي.

ومن الواضح أن ثمة ضرورة لطرح القضايا بصورة منطقية ومعالجتها بنفس الطريقة، على أن تكون القضايا واضحة، وألا تستغل البيئة لحساب سياسات إشارة الفلافل التي تعمل لخدمة أيديولوجيات متعصبة تبشر بفرط أسطورة مزعوم بما يودي إلى شكل جديد من أشكال معاداة الإنسانية.

ونحن لا نعتمد على تنمية تنكر وجود علاقة بين الأسلوب التقني وتكنولوجيا البحث العلمي وبين الرخاء المادي، ونحن لا ننكر، بأي حال من الأحوال، قيم الغرب، فخلال عامين احتفل الغرب، عن جدارة، بذكرى قيام الديمقراطية، والثورة الصناعية والثورة التقنية، وكل ذلك سمح بفتح طريق الرخاء أمام البشرية التي لم تعرفه من قبل، إلا أن من الواضح بنفس القدر أن الإنسان لا يمكن أن يستمر في تنمية تدمير الموارد التكنولوجية الأساسية.

ولا يمكن اقتصار قضية البيئة على معالجة النفايات أو القضايا الخاصة بالتكنولوجيا، أو إعادة استخدام النفايات، أو استخدام موارد الطاقة المتجددة، وهي لا تتعلق فقط بطريقة الاستفادة من الموارد، بل تتعلق كذلك بطريقة فهم الحياة الاجتماعية. فلا أحد يمكنه أن ينكر الأثر الذي حمله تنافس عدواني على التنمية المذهلة للحضارة الغربية. إلا أن هذه التنمية قد اقتضت في الغالب ثمنها من بلدان أخصب وحضارات أخرى، كما أن هذه الجوانب الخاصة بموارد المجال الحيوي ظلت مهملة في غالب الأحيان.

إلا أن ثمة أمراً موهكاً وهو أن أي سلوك عدواني وأي تضارب في مصالح البشر على موارد هذا الكوكب سيؤدي بظل هذا العالم الذي يقوم على التكافل والتضامن إلى حروب شاملة.

وقضية البيئة تطرح أيضا قضية مستترة خاصة بالتضامن.

وكل حضارة جديدة لا تنطوي على زيادة في الموارد المادية التي تتاح للبشرية فحسب، ولكنها تدعو الى توزيع يتسم بعدالة أكبر واستخدام أكثر فطنة لهذه الموارد. وكما قال Stuart Mills " لتفعل ذلك من أجل ان نتمتع بنعم الحياة " .